

Distr.: General  
20 March 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والخمسون

الدورة الموضوعية، ٢-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل البرنامجية: التقييم

استعراض تنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والخمسين بشأن تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعد مرور ثلاث سنوات على إصدارها

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يُقدّم التقرير الحالي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين باستعراض تنفيذ توصياتها بعد ثلاث سنوات من اتخاذ قرارات بشأن التقييمات المقدمة إلى اللجنة. وقد تم من خلال هذا الاستعراض الثلاثي السنوات البت فيما إذا كان قد تم تنفيذ التوصيات الأربع المنبثقة من التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبرامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد أيدت لجنة البرنامج والتنسيق جميع التوصيات الأربع. وتم تنفيذ جميع التوصيات الأربع.

\* E/AC.51/2014/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

100414 070414 14-27148 (A)



وفيما يتعلق بالتوصية ١ (انظر E/AC.51/2011/2، الفقرة ٧٦) المتعلقة بمواصلة زيادة تحديد بؤرة التركيز الاستراتيجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اتخذت الإدارة عدة خطوات. فقد قامت، مسترشدة بأولويات الدول الأعضاء، بتركيز برنامج عملها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على موضوعين اثنين، وهما: وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كذلك أنشأت فرق عمل على نطاق الإدارة لدعم العمليات الحكومية الدولية التي تغطي محور التركيز المواضيعي لبرنامج عمل الشعبة التي تتبعها كل فرقة، ودمجت وحدة التخطيط الاستراتيجي ودائرة إدارة الاتصالات والمعلومات من أجل تعزيز وزيادة اتساق الرسائل التي توجهها الإدارة على نطاق الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، فقد ارتقت الإدارة بالدور الذي تضطلع به في مجال تنمية القدرات بالتركيز على المزايا النسبية التي تتمتع بها في هذا المجال؛ ويُتوقع أن تُطبّق خطة لتنفيذ استراتيجية تنمية القدرات التي وضعتها في عام ٢٠١٢ تطبيقاً كاملاً في خلال فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، مما يمكّن الإدارة من تنفيذ ولايتها المتصلة بتنمية القدرات على نحو استراتيجي أوضح. وفي سبيل تعزيز الرصد والتقييم على الصعيد الداخلي، أنشأت الإدارة شبكة لجهات التقييم على مستوى الإدارة ووضعت اللمسات الأخيرة على سياسة التقييم الخاصة بها لعام ٢٠١٢، غير أنها لا تزال بحاجة إلى معالجة الثغرات القائمة فيما يتعلق بقدرات التقييم الداخلي لديها.

وفيما يتعلق بالتوصية ٢ (المرجع نفسه، الفقرة ٧٨) المتعلقة بتحسين التنسيق مع الجهات الشريكة في الأمم المتحدة، عززت الإدارة التنسيق من خلال مواصلة دورها كجهة مسؤولة عن عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تتيح منبرا للتنسيق ولتبادل المعلومات والمساهمات التي يمكن تقديمها في المناسبات الرئيسية التي تنظمها المنظومة. وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢، قادت الإدارة عملية وضع مصفوفة للتنفيذ بهدف تنظيم الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ نتائج المؤتمرات. وأجريت مقابلات مع ممثلين لأعضاء اللجنة التنفيذية الآخرين اتفقوا خلالها على أن الإدارة تضطلع بدور تنسيقي هام من خلال آلية اللجنة التنفيذية، لكنهم ذكروا أنه يمكن بذل المزيد من الجهود للمواءمة بين عمل أعضاء اللجنة. وعلاوة على ذلك، يتم أيضا التنسيق مع الجهات الشريكة في الأمم المتحدة على مستوى الشعبة من خلال الاجتماعات والمشاريع المشتركة، وقد حسّنت الإدارة تنسيقها مع الكيانات الميدانية، بوسائل منها عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأوضحت الإدارة أيضا أدوار الشركاء ومسؤولياتهم من خلال المناقشات التي دارت في اجتماعات مديري الشعب ومن خلال مشاركتها في الفريق التقني المعني بالاستعراض التابع للجنة

التوجيهية لحساب التنمية، غير أن هناك المزيد مما يمكن عمله في هذا المجال على مستوى البرامج الفرعية.

وفيما يخص التوصية ٣ (المرجع نفسه، الفقرة ٧٩) المتعلقة بوضع وتنفيذ استراتيجية للنشر والتوعية على نطاق الإدارة، فقد نشطت الإدارة بشكل واسع. فأنشأت فريقاً عاملاً لقيادة العمل المتعلق بوضع استراتيجيتها الخاصة بالنشر، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٢، ووفرت مبادئ توجيهية مشتركة لإنتاج المنشورات وطباعتها وتوزيعها. وقد نوعت الإدارة أيضاً الاستراتيجية التي تأخذ بها فيما يتعلق بالتوعية بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، وزادت استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، فقد أنشئت، في تموز/يوليه ٢٠١٣، هيئة للتحرير من أجل تعزيز التوعية وزيادة تأثير منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأشار مسح للمستعملين أُجري في آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى أن منشورات الإدارة تحظى بتقدير كبير وتُستخدم كمادة مرجعية في البحوث والأعمال المتعلقة بالسياسات العامة.

وفيما يخص التوصية ٤ (المرجع نفسه، الفقرة ٨٠) المتعلقة بتعزيز التنسيق والاتصال الداخليين، استعانت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واجتماعات المديرين الأسبوعية، والاجتماعات المنتظمة مع جميع الموظفين، وحلقات العمل كآليات لتنسيق تخطيط العمل، وتبادل المعلومات، وتيسير الاستفادة من الدروس. وقسمت الشعب فيما بين الأمين العامّين المساعدين، المسؤولين عن تعزيز التعاون فيما بين الشعب وتطبيق النهج المتبعة على نطاق الإدارة على المسائل الجامعة.

ومع أن الوقت لا يزال مبكراً على قياس الأثر الكامل المترتب على تنفيذ تلك التوصيات، فقد توافرت مؤشرات تدل على أنها بدأت تسفر عن تغييرات إيجابية. فقد حدث فيما يتعلق بمنشورات الإدارة بالذات انخفاض بنسبة ٣٧ في المائة في المنشورات الجديدة الصادرة من عام ٢٠١٠ (المنشورات الفعلية) إلى عام ٢٠١٤ (المنشورات المقررة)، وانخفاض بنسبة ٥٩ في المائة في النسخ المطبوعة في تلك الفترة الزمنية نفسها. ولا بد من رسم استراتيجيات عمل محددة بوضوح، وإقامة شراكات متينة، وتوحي الكفاءة في التنسيق الداخلي، من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الإدارة المعقد الذي يتضمن تحليل السياسات، وتقديم الدعم إلى العمليات الحكومية الدولية وتنمية القدرات. ويمكن للإدارة أن تواصل جهودها الرامية إلى زيادة التفاعل مع شركاء منظومة الأمم المتحدة في سبيل صياغة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز قدراتها المتصلة بالتقييم الذاتي بتكريس وظيفة لهذا الغرض، ووضع خطة عمل واضحة، والانتظام في المتابعة.

## أولا - مقدمة

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الواحدة والخمسين، المعقودة في عام ٢٠١١، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلق بالتقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2011/2). وسلطت اللجنة الضوء على الدعم القيم الذي توفره الإدارة لعملية صنع القرارات الحكومية الدولية والنظام الإحصائي العالمي وأثره على التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الضرورية لتمكين الإدارة من زيادة تحديد بؤرة تركيزها الاستراتيجي، من خلال تحديد أوضح لأولوياتها وأنشطتها الفائقة الأهمية، وزيادة توضيح دورها المحدد في أعمال بناء القدرات، مع مراعاة الحاجة إلى تنشيط التعاون مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في الميدان. وقد أقرت اللجنة جميع التوصيات الأربع الواردة في التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (E/AC.51/2011/2).

٢ - ويصدر هذا التقرير عملاً باستعراض أجري لتلك التوصيات في إطار الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات، وهو ينظر في الحالة الراهنة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الأنف الذكر. ويهدف هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى الإبلاغ عن مدى تنفيذ التوصيات المنبثقة من تقييم برامج الإدارة. ويناقش الاستعراض أيضاً إمكانية أن يكون تنفيذ التوصيات قد أسهم في إحداث تغييرات برنامجية، ومدى ذلك الإسهام.

٣ - وتشمل منهجية الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ما يلي:

(أ) استعراض وتحليل للتقارير المرحلية المتعلقة بحالة التوصيات التي يتم رصدها من خلال قاعدة بيانات متابعة المسائل القائمة التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

(ب) تحليل المعلومات والوثائق والتقارير ذات الصلة التي يتم الحصول عليها من الإدارة؛

(ج) إجراء مقابلات مع كبار موظفي الإدارة وموظفي البرامج التابعة لها، ومديري البرامج التابعة لكيانات الأمانة العامة المعنية، بما في ذلك إدارة شؤون الإعلام، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.

٤ - وعلى الرغم من أنه لا يزال من المبكر جداً عموماً إجراء أي تقييم، فقد حاول مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً التيقن من ماهية التغييرات التي نجمت عن تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، إن وجدت.

٥ - ويتضمن التقرير التعليقات الواردة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أثناء عملية الصياغة. وقد أُطلعت الإدارة على مشروع نهائي للتقرير ولم ترد تعليقات ختامية عليه. ويعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقديره للتعاون الذي أبدته الإدارة في صياغة هذا التقرير.

## ثانياً - النتائج

٦ - جرى تنفيذ جميع التوصيات الأربع الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق. ويرد أدناه عرض لحالة تنفيذ كل توصية من التوصيات الأربع.

### التوصية ١: مواصلة زيادة تحديد بؤرة التركيز الاستراتيجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ينبغي للإدارة الاستفادة من أعمال التخطيط الاستراتيجي التي بدأتها بالفعل، وأن تحسّن أكثر محور تركيزها عموماً. وينبغي أن يشمل ذلك تحديداً أوضح لأولويات الإدارة وأنشطتها البالغة الأهمية التي ستزيد من مزاياها النسبية إلى أقصى حد، ولا سيما صلاتها الوثيقة بالعمليات الحكومية الدولية وقدرتها على الدعوة لعقد اجتماعات بشكل محايد، مما يؤدي إلى زيادة التنسيق والفعالية في تنفيذ ولايتها.

ولدى قيام الإدارة بذلك، ينبغي لها أن تنظر فيما يلي:

(أ) تحديد أهداف البرامج والبرامج الفرعية التي تتلاءم تالوفاً أكبر مع موقعها الفريد في أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والاستفادة منه، مع إيلاء اهتمام خاص لتحقيق أقصى قدر من التآزر مع أنشطة هيئات الأمم المتحدة الشريكة الأخرى والحيلولة دون تداخلها؛

(ب) مواصلة توضيح الدور الخاص الذي ستضطلع به فيما يتعلق بالعمل في مجال تنمية القدرات، مع مراعاة ضرورة تعزيز التعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الميدانية ومراعاة مواطن قوتها في مجالي وضع المعايير والتحليل؛

(ج) تعزيز الآليات الداخلية لرصد أنشطتها وتقييمها (E/AC.51/2011/2، الفقرتان ٧٦ و ٧٧).

٧ - وتبذل الإدارة جهوداً متجددة لزيادة تحديد بؤرة التركيز الاستراتيجي في مجال تنفيذ برامجها. ويتمثل الدافع المحرك لبرنامج الإدارة في أولويات الدول الأعضاء التي تتضمن على

الخصوص وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتسعى الإدارة في برنامج عملها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى توفير الدعم العملي اللازم للمساعدة في تحويل هذه الالتزامات المتصلة بالتنمية إلى أفعال من خلال التركيز على تأدية أربع مهام رئيسية، هي: (أ) رصد المسائل الإنمائية والتحديات الناشئة في مجال التنمية وبحثها وتحليلها؛ و (ب) توفير الدعم المعياري والسياساتي للعمليات الحكومية الدولية الخاصة بالأمم المتحدة؛ و (ج) الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات دعماً لتنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية على الصعيد القطري؛ و (د) تشجيع التعاون والشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين (انظر A/67/6 (Prog. 7)، الفقرة ٧-٤).

٨ - كذلك أنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فرق عمل على نطاق الإدارة من أجل دعم العمليات الحكومية الدولية التي تغطي محور التركيز المواضيعي لبرنامج عمل الشعبة التي تتبعها كل فرقة. وأشار موظفو الإدارة الذين شملتهم المقابلات إلى أن هذا يمكن الإدارة من تحسين دعمها للمسائل الحكومية الدولية ذات الصلة التي يجري تناولها عادة داخل اللجان المختلفة. فعلى سبيل المثال، يشترك مكتب تمويل التنمية وشعبة التنمية المستدامة في دعم المتابعة الحكومية الدولية لتمويل التنمية من خلال فريق رئيسي صغير. وتدعم شعبة التنمية المستدامة المنتدى السياسي الرفيع المستوى الجديد المعني بالتنمية المستدامة، وتعمل أيضاً بالاشتراك مع مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق في التحضير لاجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرفيعة المستوى التي تستغرق أسبوعاً ويعقد المنتدى في أثنائها. وتعمل الشعب المعنية معاً من أجل دعم هذه العمليات الحكومية الدولية الوثيقة الارتباط.

٩ - وفي حين أن الإطار الاستراتيجي للإدارة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لم يتغير كثيراً منذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ عندما أجري تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية (باستثناء أمر رئيسي يتمثل في شطب البرنامج الفرعي المتعلق بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وإضافة عنصر يتعلق بالاعتبارات الجنسانية وآخر يتعلق بتنمية القدرات)، حسب المشار إليه أعلاه في الفقرة ٧، فقد تمحور عملها حول الموضوعين المترابطين التاليين: خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو أمر منصوص عليه بوضوح في إطار الإدارة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي يطلب منها القيام بما يلي:

... [تعزيز] الروابط الأفقية بين جميع البرامج الفرعية للبرنامج ٧ بحيث يتسنى تقديم مزيد من الدعم الفعال والمرن إلى الدول الأعضاء في مساعيها لتنفيذ خطة

التنمية، ولا سيما أعمال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع كيانات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي يقدم لها البرنامج الدعم الاستراتيجي ويكفل ترسيخ صلاحها مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان التنفيذية الأخرى والعديد من الشركاء الآخرين ((A/67/6 (Prog. 7)، الفقرة ٧-٥).

١٠ - ويشير الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أيضا إلى تعزيز التنسيق مع الشركاء من خلال زيادة إيضاح أولوياتها ليتمكن الاستفادة إلى أقصى حد من مزاياها النسبية، ولا سيما صلاحها الوثيقة بالعمليات الحكومية الدولية وقدرتها على الدعوة إلى عقد الاجتماعات بشكل محيد.

١١ - وعلاوة على ذلك، تم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ دمج وحدة التخطيط الاستراتيجي مع دائرة إدارة الاتصالات والمعلومات لدعم التخطيط البرنامجي في جميع الشعب. وأشار موظفو الإدارة الذين شملتهم المقابلات إلى أنه من المنتظر أن يؤدي هذا الدمج إلى تعزيز وزيادة اتساق الرسائل التي توجهها الإدارة وعمليات إدارة المعارف داخل الأمانة العامة.

١٢ - وفيما يتعلق بزيادة دور الإدارة في مجال تنمية القدرات، قامت الإدارة مؤخرا بتعزيز تركيزها على مزاياها النسبية في هذا المجال. وذكر موظفو الإدارة الذين شملتهم المقابلات أنه قبل أن تتم الموافقة على مشاريع تنمية القدرات، يُجرى تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي تداخل أو ازدواجية مع المشاريع التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة الأخرى عن طريق حساب الأمم المتحدة للتنمية (حساب التنمية). ويجري مرة كل سنتين استعراض استراتيجية تنمية القدرات التي وُضعت في صيغتها النهائية ونُشرت في تموز/يوليه ٢٠١١، وذلك للتحقق من أنها لا تزال تعالج المسائل والتحديات والأولويات الناشئة. وفي الوقت الراهن، تستند أنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها الإدارة إلى مجالات خمسة ذات أولوية، محددة في استراتيجية تنمية القدرات الخاصة بها، وهي: (أ) تعزيز القدرات الإحصائية، بما في ذلك رصد الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ب) تقديم خدمات إسداء المشورة في مجال الاقتصاد الكلي والتعاون الدولي في المجال الضريبي؛ و (ج) تحقيق الإدماج والتكامل الاجتماعيين للفئات الضعيفة؛ و (د) تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والإدارة المستدامة للغابات؛ و (هـ) استخدام الإدارة العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة أغراض التنمية، بما يشمل الحوكمة الإلكترونية. ووافق وكيل الأمين العام على التوصية الصادرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن اللجنة التوجيهية لتنمية القدرات التي تدعو الإدارة إلى أن تعتمد إطارا واستراتيجية لاتباع نهج

متسق للبرمجة في مجال تنمية القدرات دعماً للتنمية المستدامة. وعُقدت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حلقة عمل مشتركة بين الشعب حضرها أكثر من ٤٠ مشاركاً بهدف إنشاء آليات لتحديد كيفية زيادة مواءمة أعمال تنمية القدرات التي تضطلع بها الإدارة في سياق التنمية المستدامة. وتم الإبلاغ بالتوصيات الصادرة عن حلقة العمل تلك في اجتماعين للمديرين، وستقدم التوصيات إلى اللجنة التوجيهية لتنمية القدرات في شباط/فبراير ٢٠١٤ للموافقة عليها.

١٣ - وفي أعقاب نشر الإدارة لاستراتيجية تنمية القدرات الخاصة بها، وضعت لجنتها التوجيهية لتنمية القدرات، في عام ٢٠١٢، خطة للتنفيذ ترفق بالاستراتيجية وتكون بمثابة خريطة طريق لتنفيذها. ووفقاً لما ذكره موظفو الإدارة الذين شملتهم المقابلات، يُتوقع أن تُنفذ الخطة تنفيذاً تاماً في فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، وأن تتمكن الإدارة من خلال هذه الخطة من الاضطلاع بولاية تنمية القدرات على نحو استراتيجي أوضح. وقد وُضعت الخطة بالتشاور مع جميع الشعب وهي تتضمن إشارة محددة إلى المسائل والتوصيات الواردة في تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك التقارير العامة والتقارير الخاصة بكل برنامج. وتشير خطة التنفيذ إلى أن تطبيق استراتيجية تنمية القدرات الخاصة بالإدارة سيساعدها على تحقيق أربعة أهداف يعزز كل منها الآخر، وهي:

(أ) تعزيز الاتساق الداخلي واتباع نهج متكاملة فيما يتعلق بتنمية القدرات في المجالات ذات الأولوية؛

(ب) تحسين الكفاءة في عمليات البرمجة؛

(ج) تمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من تولي دور القيادة في المجالات ذات الأولوية التي تكون لها فيها ميزة نسبية؛

(د) المحافظة على اهتمام المانحين والشركاء بعمل الإدارة في مجال تنمية القدرات ودعمهم له وتوسيع نطاق هذا الاهتمام وذلك الدعم.

١٤ - وفيما يتعلق بتعزيز الآليات الداخلية لرصد عمل الإدارة وتقييمه، قام وكيل الأمين العام، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بإنشاء شبكة لجهات التقييم على مستوى الإدارة. وتتولى الشبكة تيسير رصد البرامج وتقييمها، بوسائل من بينها نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وإعداد تقارير الأداء البرامجي. وقد رشّحت كل شعبة الشخص المكلف بتنسيق التقييم، ويتولى تنسيق أعمال الشبكة حالياً فريق للتقييم يعمل انطلاقاً من مكتب وكيل الأمين العام. وعلاوة على ذلك، فقد أُفِرَّت ونُشرت، في تموز/يوليه ٢٠١٢، سياسة



التقييم الخاصة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتنصّ السياسة على مستويين للتقييم، هما: التقييم الخارجي (وهو إلزامي وتقديرى) والتقييم الداخلي (وهو تقييم ذاتي إلزامي)، وتشمل أيضا خطة عمل للتنفيذ. وفي عام ٢٠١٢، أنشأ مكتب تنمية القدرات فرقة عمل معنية بتقييم مشاريع حساب التنمية، وأنشأ أيضا وظيفة لموظف برامج مبتدئ لكي يعمل تحديدا على رصد وتقييم مشاريع حساب التنمية. ومع ذلك، لا تزال توجد ثغرات فيما يتعلق بقدرات التقييم الذاتي لدى الإدارة، على النحو المحدد في بطاقات التقييم بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٠-٢٠١١، التي أعدها شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتشمل تلك الثغرات، على وجه الخصوص، عدم وجود وظيفة مخصصة للتقييم الذاتي، وعدم كفاية الموارد المرصودة للتقييم الذاتي، وقصور عمليات التقييم، من قبيل عمليات تخطيط العمل والمتابعة المنهجية.

١٥ - وعلى الرغم من أن تلك الجهود الرامية إلى زيادة تحديد بؤرة التركيز الاستراتيجي العام للإدارة قد أعطت نتائج مشجعة، فإن من السابق لأوانه تحديد التغييرات المعينة التي نتجت عن ذلك في برنامج عملها وأنشطتها.

١٦ - وقد نُفذت هذه التوصية. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يشجع الإدارة على مواصلة تعزيز قدرات التقييم الذاتي لديها من خلال سد الثغرات التي تم تحديدها في بطاقات التقييم بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٠-٢٠١١ التي أعدها المكتب.

## التوصية ٢: تحسين التنسيق مع الجهات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة

استنادا إلى الجهود المبذولة حاليا لتعزيز الشراكات، ينبغي للإدارة تكثيف التنسيق مع الجهات الشريكة لها في ميداني التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق:

(أ) تعزيز رسم استراتيجية تنسيقية واضحة على نطاق الإدارة للعمل مع الجهات الشريكة لها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وفي التشاور مع تلك الجهات، ولا سيما اللجان الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الميدانية؛

(ب) مواصلة تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز مواءمة خطة العمل والتكامل المتبادل مع سائر هيئات الأمم المتحدة؛

(ج) توضيح أدوار الشراكات ومسؤولياتها (E/AC.51/2011/2، الفقرة ٧٨).

١٧ - قامت الإدارة بتعزيز التنسيق مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة في جوانب عدة. ومن السبل الرئيسية التي اتبعتها في ذلك مواصلة دورها بوصفها الجهة المنظمة لاجتماعات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي تنسق فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عمل الكيانات الأعضاء فيها والخارجة عنها، حسب الاقتضاء، وتوفّر محفلاً للتنسيق وتبادل المعلومات والمداخلات التي يجري الإسهام بها في المناسبات الرئيسية في المنظومة، كالدور الذي قامت به فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. وتُسهم شُعب الإدارة مجتمعةً من خلال إجراء البحوث وتقديم إحاطات خاصة بالسياسات لإثراء مناقشات اللجنة. وتستضيف اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية موقعاً شبكياً يحتوي على معلومات ذات صلة بعملها، بما في ذلك منشورات الكيانات الأعضاء فيها، فضلاً عن منشورات مشتركة، من قبيل الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم.

١٨ - وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب المؤتمر، قادت الإدارة عملية لوضع مصفوفة للتنفيذ من أجل تنظيم وتوجيه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بأسرها في سبيل النهوض بتنفيذ نتائج المؤتمرات<sup>(١)</sup>. ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ المتعلق بالوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، ما انفكت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية، المعروفة باسم "اللجنة التنفيذية الموسّعة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية" (اللجنة التنفيذية الموسّعة)) تجتمع بانتظام لمناقشة مسائل معيّنة متعلقة بمتابعة المؤتمرات. وقد دعمت الإدارة هذه الاجتماعات من خلال تقارير موجزة عن مسائل محددة، من قبيل التقريرين المعنوين "الوظائف الخضر والإدماج الاجتماعي" (Issues Briefs No. 7, November, 2011) و "الأمن الغذائي والزراعة المستدامة" (المرجع نفسه، No. 9, December, 2011). وتشارك الإدارة البرنامج الإنمائي رئاسة فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي أنشأه الأمين العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لدعم سير العملية من خلال جمع أكثر من ٦٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة لتزويدها بالتفكير التحليلي وتقديم الإسهامات. وتُقدم الإدارة أيضاً الدعم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، عن طريق تقديم إحاطات وتحليلات وتقارير خاصة بالسياسات. وإضافة إلى ذلك، فقد شاركت اللجنة التنفيذية الموسّعة، تحت قيادة الإدارة، في صياغة تقرير الأمين العام المتعلق بتعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

(١) <http://sustainabledevelopment.un.org/unsystem.html>

١٩ - وأقر ممثلو كيانات الأمم المتحدة الأخرى (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك) الذين أجريت معهم مقابلات بالدور التنسيقي الهام الذي تقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق آلية اللجنة التنفيذية الموسّعة، ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. بيد أنهم ذكروا أنه يمكن بذل المزيد من الجهود للمواءمة بين منهجيات العمل ونُهجها، فأشاروا، على سبيل المثال، إلى أن المسوح الاقتصادية التي تجريها الإدارة والأونكتاد واللجان الإقليمية، قد استندت إلى تقنيات نمذجة مختلفة يمكن أن تؤدي إلى أرقام مختلفة. وأشاروا كذلك إلى أنه نظرا إلى أن الإدارة ينتظر أن تعد تقريرها العام الأول المتعلق بالتنمية المستدامة، فإن الفرصة متاحة لمواءمة المنهجيات مع اللجان الإقليمية التي تقوم بالفعل بإعداد تقارير التنمية المستدامة الخاصة بكل منها.

٢٠ - ويجري التنسيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة أيضا على مستوى الشعبة. وهناك مثالان على ذلك، فقد قدّم مكتب تمويل التنمية الدعم لاجتماعين رفيعي المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، كما اضطلعت شعبة الإحصاءات أيضا بمشروع عن الإحصاءات الجنسانية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٢١ - وعززت الإدارة أيضا التنسيق مع الكيانات الميدانية. ويشمل إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مؤشرات أداء مرتبطة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في الميدان، كما يتضح من المثال التالي للبرنامج الفرعي ١:

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توجيه هيئاته الفرعية وفي تعزيز التنسيق والتماسك في أنشطة منظومة الأمم المتحدة	زيادة عدد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، التي تُعدّ خطة عمل لتنفيذ التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والتي تضع خططها استراتيجية وفقا لاستعراض السياسات الشامل الذي تجريه الجمعية العامة كل أربع سنوات

٢٢ - ومن الأمثلة على زيادة التنسيق منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي يجري إدماجه في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على

الصعيد القطري. وثمة مثال آخر هو الدور البارز للإدارة في الدورة التعريفية للمنسقين المقيمين وشبكة البرمجة التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيث تقوم الإدارة بمناقشة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وتكفل التعاون في هذه المجالات.

٢٣ - وفيما يتعلق بتوضيح أدوار الشراكات ومسؤولياتها، حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية العديد من الأمثلة. وشمل ذلك المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في الاجتماعات السنوية لمديري الشعب في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣؛ وقد بينت المذكرات الصادرة عن هذه الاجتماعات أن ترتيبات شراكة الإدارة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن العديد من المبادرات، مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، فضلا عن الاجتماعات الرفيعة المستوى، تشكل أحد بنود جدول الأعمال التي جرى تناولها. وثمة مثال آخر هو عملية إدارة حساب التنمية (وهو ما تنفذه ١٠ كيانات تابعة للأمانة العامة)، حيث يجري التشديد على التعاون والشراكة بين الكيانات المعنية على مستوى المشاريع. وتشمل إدارة الحساب لجنة توجيهية وفريق استعراض تقنياً استجابة لتوصية صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار عملية مراجعة أجزائها في عام ٢٠١٢ بشأن حساب التنمية. وصاغت الإدارة اختصاصات الفريق التقني المعني بالاستعراض وبينت فيها بجلاء أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات المعنية في عملية الموافقة على المشاريع.

٢٤ - ولدى استعراض الإطار الاستراتيجي الخاص بالإدارة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الإدارة قد بذلت جهوداً للقيام على نحو أفضل بتحديد شركائها والأدوار والمسؤوليات المتوقع اضطلاعهم بها على مستوى البرامج الفرعية. فعلى سبيل المثال، ينص الإطار الاستراتيجي على أنه يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض أن تتعاون الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة مع البرنامج الفرعي في الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية المقترحة. بيد أن الأمر سيزداد وضوحاً لو تم بمزيد من التحديد تعريف "غيرها من أصحاب المصلحة"، وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم.

٢٥ - وذكر موظفو وشركاء الإدارة الذين أجريت معهم مقابلات أن التنسيق بين الإدارة والجهات الشريكة في الأمم المتحدة التي تعمل معها قد بدأ في التحسن، وأن الأمثلة المعينة التي نُوقشت أعلاه عن المشاريع والأنشطة التي قامت الإدارة في إطارها بالتنسيق مع شريك واحد أو أكثر تُبين أن التعاون أخذ في الازدياد. غير أنه من السابق لأوانه تحديد الأثر الأعم لجهود الإدارة الرامية إلى تعزيز الروابط مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - وقد نُفذت هذه التوصية. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يشجع الإدارة على النظر في توسيع نطاق التفاعل مع شركاء منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة بيان وإيضاح الأدوار والمسؤوليات المتوقع من شركائها على مستوى البرنامج الفرعي الاضطلاع بها، ولا سيما الحالات التي يُعتبر فيها التعاون بالغ الأهمية في تحقيق النتائج.

### التوصية ٣: وضع وتنفيذ استراتيجية للنشر والتوعية على نطاق الإدارة

تمشيا مع التوصيات السابقة التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات، ينبغي أن يتم في إطار استراتيجية النشر والتوعية هذه:

- (أ) التأكيد على أهمية صياغة استراتيجية محددة وعملية للنشر لكل نوع من أنواع المنشورات المختلفة؛
- (ب) الاستفادة التامة من الموارد ذات الصلة المتاحة في الأمم المتحدة، مثل إدارة شؤون الإعلام؛
- (ج) إدراج خطة لقياس أثر منشورات الإدارة بشكل دوري ومنهجي (E/AC.51/2011/2، الفقرة ٧٩).

٢٧ - قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل أن تزيد التركيز الاستراتيجي على منشوراتها وأنشطة التوعية لديها، بإنشاء فريق عامل معني بالمنشورات. وضم الفريق العامل في عضويته مديري شعب الإدارة، وقسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية التابع لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ووحدت التصميم البياني بإدارة شؤون الإعلام. واختتم الفريق العامل عمله في أيار/مايو ٢٠١٢، بعد أن اجتمع خمس مرات خلال مدة ولايته البالغة تسعة أشهر. وقد أنشئ الفريق العامل ليشكل آلية للاستعراض الداخلي والتنسيق والرقابة بهدف تعزيز برنامج المنشورات الاستراتيجية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وللسمعي إلى إيجاد نهج متوازن للتعريف الفعال على نطاق أوسع بمحتواها الفكري وتوسيع قاعدة جمهورها. ووضع الفريق العامل، في ختام أعماله، استراتيجية المنشورات الخاصة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي وافق عليها وكيل الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويجري تنفيذها حاليا، وفقا لما أفاد به موظفو الإدارة الذين شملتهم المقابلات. وتتوافق استراتيجية المنشورات أيضا مع ما ورد في نشرة الأمين العام التي أنشئ بموجبها مجلس المنشورات التابع للأمانة العامة<sup>(٢)</sup>.

(٢) ST/SGB/2012/2.

٢٨ - وقام الفريق العامل بوضع وتجميع الوثائق التالية لتوجيه الإدارة في إنتاج وطباعة وتوزيع المنشورات:

المبادئ التوجيهية للطباعة الخاصة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	تتضمن معلومات عن تحديد عدد النسخ المطبوعة، والنسخ الملونة مقابل النسخ المطبوعة باللونين الأسود والأبيض، وما إلى ذلك
المبادئ التوجيهية المستكملة والأسئلة والأجوبة المتعلقة برنامج منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	يقدم تعاريف للمصطلحات المفيدة من قبيل المنشورات "الرسمية" والمنشورات "غير الرسمية"؛ ومعلومات عن النشر على شبكة الإنترنت، والخطوات التي ينطوي عليها إعداد برنامج للمنشورات
المبادئ التوجيهية لتقديم الوثائق الخاصة بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	تتضمن تعليمات محددة بشأن أشكال جميع أنواع المنشورات - وثائق ما قبل الدورة ووثائق ما بعد الدورة - ومُهل تقديمها
المبادئ التوجيهية لتقديم الوثائق الخاصة بوحدة التصميم البياني	يتضمن أدلة لتقديم النصوص، والصور، والرسوم التوضيحية، وما إلى ذلك
مجموعة من نماذج المواد الترويجية لوحدة التصميم البياني	يتضمن نماذج من المواد الترويجية، من قبيل الملصقات والكتيبات واللافتات والأقراص المدججة وأقراص الفيديو الرقمية
أشكال مبتكرة لإعداد الخلاصات	تتضمن مبادئ توجيهية لتصميم أشكال مبتكرة للخلاصات
الدليل المفصل "لكيفية العمل مع وحدة التصميم البياني"	يتضمن مخطط سير عمليات إنجاز العمل من خلال وحدة التصميم البياني

٢٩ - وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا بتنويع استراتيجيتها الخاصة بالتوعية، بالتعاون مع وحدة النشر بإدارة شؤون الإعلام، ويشمل ذلك زيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر واليوتيوب. وإضافة إلى ذلك، فقد أوصى الفريق العامل بمواصلة استكشاف إمكانية الاستعانة بمنتجات جديدة لتيسير توحيد التقارير، وتحسين التنسيق فيما بين شعب الإدارة. وتشمل هذه المنتجات بوابة مكتبة إلكترونية بالتعاون مع مكتبة داغ همرشولد ومنتجات وممارسات أخرى بديلة لدعم إيصال المعلومات من أجل تجميع المنشورات والمحفوظات التابعة للإدارة، من قبيل استخدام البطاقات البريدية القابلة للمسح الضوئي للمنشورات الجديدة الرئيسية بدلا من الكتب المطبوعة. وهذه الإجراءات تتماشى أيضا مع نشرة الأمين العام المتعلقة بمجلس المنشورات، التي تُوجّه البرامج

إلى "خفض البصمة الكربونية للمنظمة عن طريق تعزيز النشر الرقمي والطباعة المحدودة (مثل الطباعة حسب الطلب)"<sup>(٣)</sup>.

٣٠ - وإضافة إلى ذلك، فقد أنشأت الإدارة، في تموز/يوليه ٢٠١٣، هيئة تحرير يرأسها وكيل الأمين العام ويعمل فيها كل من الأمينين العامّين المساعدين نائباً للرئيس. وتنص اختصاصات المجلس على أن من بين مهامه الرئيسية رفع مستوى التوعية من أجل تعزيز أثر منشورات الإدارة، وتحسين التعاون مع إدارة شؤون الإعلام، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء المعنيين الآخرين.

٣١ - ويمكن بالفعل ملاحظة التغييرات الإيجابية التي تمخضت عنها هذه الإجراءات المتخذة استجابة لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق. فبدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقدماً في تخفيض عدد منشوراتها، فضلاً عن خفض بصمتها الكربونية، حسب المبين في الجدول الوارد أدناه.

جدول

مقارنة بين منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٠ (المنشورات الفعلية) والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (المنشورات المقررة)

النسبة المئوية للانخفاض		الفعلية	المقررة		
٢٠١٥	٢٠١٤		٢٠١٥	٢٠١٤	
٣٤	٣٧	١١٢	٧٤	٧٠	المنشورات الجديدة الصادرة
٦٠	٥٩	٢٠٩ ٦٠٠	٦٦ ٦٥٠	٦٨ ٥٨٠	النسخ المطبوعة (للاستعمال الرسمي)

٣٢ - وإضافة إلى ذلك، فقد أجرت الإدارة، في آب/أغسطس ٢٠١٣، مسحاً للمنشورات بهدف تحديد نطاق انتشار منشوراتها وتأثير تلك المنشورات. وأشارت النتائج المستخلصة من ذلك المسح إلى ارتفاع مستوى رضا القراء، حيث أن ما نسبته ٨١ في المائة من القراء الذين شملهم المسح يرى أن هذه المنشورات لها وجهة مرجعية وأنها دقيقة وموثوق بها. كذلك رئي أنها منشورات هامة، حيث أقرّ ما نسبته ٦١ في المائة من القراء الذين شملهم المسح بأنهم يستخدمونها في أعمالهم أو بحوثهم.

٣٣ - وقد نُفذت هذه التوصية.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ١-٢.

#### التوصية ٤: تعزيز التنسيق والاتصال الداخليين

إلى جانب الخطوات المتخذة على النحو المشار إليه (E/AC.51/2011/2)،  
الفقرة ٨٠)، ينبغي للإدارة زيادة تحسين الاتصال والتنسيق الداخليين عن طريق:

(أ) تعزيز زيادة الصلات بين الشعب بغية تنسيق تخطيط العمل  
في المجالات المواضيعية الشاملة لزيادة التآزر فيما بين الشعب إلى أقصى حد؛

(ب) إنشاء آليات لتيسير الاستفادة من الدروس المشتركة فيما بين الشعب.

٣٤ - اتخذت الإدارة عددا من الإجراءات الرامية إلى تعزيز التنسيق والاتصال الداخليين، وأشار موظفو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذين شملتهم المقابلات إلى أن تبادل المعلومات مع جميع الموظفين لا يزال يمثل أولوية. وعلى مستوى المديرين، تستخدم الإدارة الاجتماعات الأسبوعية بمثابة منتدى لتنسيق تخطيط العمل ولتبادل المعلومات، ويجري إطلاع جميع الموظفين على المذكرات المنبثقة عن هذه الاجتماعات. وعلى سبيل المثال، أظهر محضر اجتماع المديرين المعقود في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أن جدول الأعمال يتضمن "استعراض الأداء لعام ٢٠١١ والأولويات المحددة لعام ٢٠١٢"، وقد قدّم فيه مدير كل شعبة عرضاً عن إنجازات العام الفائت، فضلاً عن أولويات العام المقبل. وفي ذلك الاجتماع، أشار وكيل الأمين العام إلى أن التنمية المستدامة تمثل مسألة جامعة بالنسبة للإدارة وسيجري إشراك جميع الشعب فيها، وشدد كذلك على الأهمية البالغة للتنسيق وضرورة توحيد أداء الإدارة. ويجري دائما إطلاع الموظفين على محاضر اجتماعات المديرين الأسبوعية.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، وتعزيزاً للتنسيق بين الشعب، خصّص وكيل الأمين العام نصف الشعب لكل واحد من الأمينين العامّين المساعدين. ويتولى الأمينان العامّان المساعدان المسؤولية عن تحسين وتعزيز التعاون فيما بين الشعب في الإدارة وتقديم المساعدة إلى وكيل الأمين العام في وضع وتفعيل نهج تتبع على نطاق الإدارة بشأن المسائل الجامعة. ويلتقي الأمينان العامّان المساعدان، كما يعقدان اجتماعات منتظمة مع مديري الشعب الذين يعملون تحت إشرافهما، كوسيلة لكفالة أن تتعرف جميع الشعب التابعة لهما على عمل بعضها البعض والاستفادة من جوانب التآزر في الخبرات الفنية في كلٍّ من المجموعتين، وكذلك كوسيلة لتعزيز التنسيق بين الشعب. وهذا النهج في تعزيز أوجه التآزر الداخلي منصوص عليه صراحة في مذكرة داخلية صادرة عن الإدارة في عام ٢٠١٣، ذكر فيها وكيل الأمين العام أن الأمينين العامّين المساعدين مسؤولان عن تحسين وتعزيز التعاون بين الشعب في الإدارة، وتقديم المساعدة إلى وكيل الأمين العام في وضع وتفعيل نهج تتبع على صعيد الإدارة بشأن المسائل الجامعة.



٣٦ - وإضافة إلى ذلك، عقدت الإدارة أيضا اجتماعات منتظمة للموظفين بالاشتراك مع جميع الشعب لمناقشة الأعمال الفنية والمسائل الإدارية، إلى جانب تبادل المعلومات فيما بين مختلف الشعب. وقد مكّنت الاجتماعات الموظفين العاملين في جميع تلك الشعب من تبادل المعلومات والتعلم من عمل بعضهم البعض. وشمل جدول أعمال لقاء مفتوح عقد لجميع الموظفين في أيار/مايو ٢٠١٢ عددا من المسائل المشتركة بين الشعب، مثل:

- كيفية معالجة المسائل الجامعة (تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والمرحلة الانتقالية فيما بعد النزاعات ومنع نشوب النزاعات)، واتباع نهج متعدد التخصصات
- برمجة دورات العمل ابتداء من عام ٢٠١٤ على أساس متعدد السنوات يقوم على تحقيق النتائج
- تقديم إحاطات عن حافظة مشاريع تنمية القدرات وأنشطتها التي تضطلع بها الإدارة.

٣٧ - وإضافة إلى ذلك، اضطلعت الإدارة بمبادرات من أجل تعزيز الاستفادة من الدروس في جميع الشعب. فعلى سبيل المثال، عُقدت في نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، حلقة عمل تقنية استضافتها شعبة التنمية المستدامة من أجل تحديد الإجراءات والأدوات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاطلاع على الدروس المستفادة<sup>(٤)</sup>. وشاركت أيضا بعض الشعب الأخرى التابعة للإدارة في حلقة العمل تلك وقدمت عروضاً فيها. كذلك عُقد، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، اجتماع خاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن موضوع "القدرة على تحمل الدين الخارجي وتحقيق التنمية: الدروس المستفادة من أزمات الديون والعمل الجاري بخصوص إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون"، استضافه مكتب تمويل التنمية وشاركت فيه أيضا شعب أخرى بالإدارة<sup>(٥)</sup>.

٣٨ - وأشار موظفو الإدارة الذين شملتهم المقابلات إلى أن التنسيق والاتصال الداخليين قد تعززا بفضل المبادرات المذكورة أعلاه. وأفادوا بأن الشعب قلّ عملها بشكل منفرد وزادت فرص عملها معا على نحو متكامل، من خلال تبادل المعلومات والأفكار، والعمل معا في الاضطلاع بالمشاريع. غير أنه لا يمكن تقييم الأثر الكامل لهذه التوصية دون إجراء مسح للبت فيما إذا كان الموظفون في مختلف الشعب يفيدون بزيادة التنسيق والاتصال.

٣٩ - وقد نُفذت هذه التوصية.

(٤) <http://water-l.iisd.org/events/beyond-the-wash-agenda-strengthening-capacity-for-wrm-in-the-post-2015-development-agenda/>

(٥) <http://www.un.org/esa/ffd/ecosoc/debt/2013/index.htm>

## ثالثاً - خاتمة

٤٠ - إن ولاية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تعزيز التعاون الدولي ودعمه سعياً إلى القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق النمو الاقتصادي المطّرد، والتنمية المستدامة هي ولاية تتسم بالتعقيد. ويتطلب برنامج عملها الذي يشمل مجالات واسعة تتعلق بتحليل السياسات وتقديم الدعم للعمليات الحكومية الدولية، وتنمية القدرات، وجود استراتيجيات عمل محددة تحديداً واضحاً، وشراكات متينة، وتنسيقاً داخلياً يسير بصورة جيدة من أجل تحقيق النتائج. وللخطوات التي اتخذتها الإدارة لزيادة تحديد بؤرة تركيزها وتحسين أدائها، استجابة للتوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق، أهمية في زيادة القيمة المضافة للإدارة داخل منظومة الأمم المتحدة ككل إلى أقصى حد.

٤١ - ويمكن للإدارة، لكي تزيد من فعاليتها، أن تواصل الاستفادة من مزاياها النسبية الخاصة وأن تركز بالتالي في عملها على دورها الفريد، بوصفها الجهة المسؤولة عن عقد اجتماعات العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة وتيسير تلك العمليات، وما يقترن به من دعم معياري وتحليلي ودعم يتعلق بتنمية القدرات. ويمكنها في إطار ذلك، أن تواصل العمل على زيادة تعزيز قدرات التقييم الذاتي الخاصة بها، وزيادة إيضاح أدوار الشركاء ومسؤولياتهم.

(توقيع) كارمن ل. لاوانت

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

٢٠ مارس/آذار ٢٠١٤